رسائل نادرة

شرح منظومة الألغاز النحوية للملا عصام الاسفراييني

تحقيق الأستاذ الدكتور
علي حسين البواب

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

رسائل نادرة

شرح منظومة الألغاز النحوية للملا عصام الاسفراييني

تحقيق الأستاذ الدكتور

علي حسين البواب

الأستاذ فى قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

طبعة

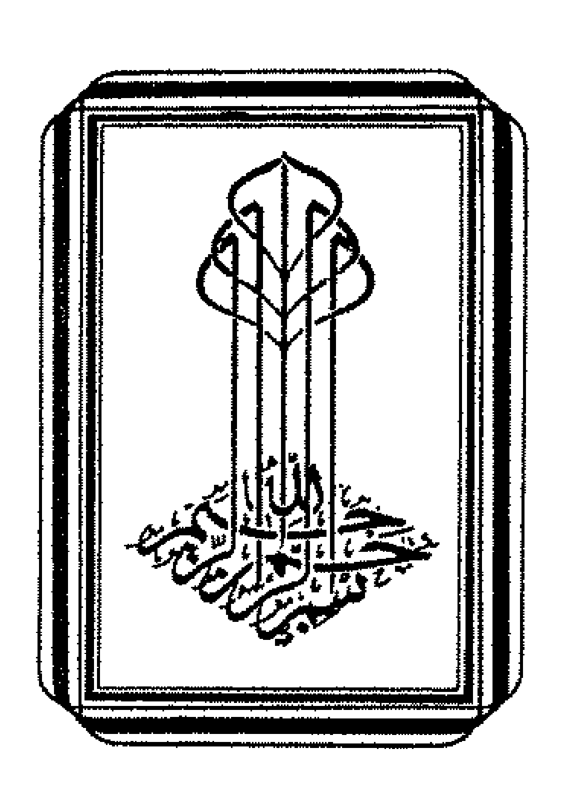
١٤١٩هـ / ٢٠٠٠م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / الظاهر

ت: ٥٩٢٢٦٢٠ ـ فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فإن فنّ «الألغاز النحوية» أحد الفنون التي ألَّف فيها العلماء. والألغاز ضربان:

أحدهما: أبيات من الشعر جاءت على غير الشائع المألوف، وتحتاج إلى تفسير وتوضيح، وقد جمع العلماء مثل هذه الأشعار في كتب، منها «الإفصاح» للفارقي، ومما جاء فيه:

قال الوشاةُ أبِنْ وصالَكَ مَن به كنت الضنينَ وشفَّكَ البُرَحاءِ

أي (وشفّ كالبرحاء).

وقول الشاعر:

أتانا عبيدالله في أرضِ قومنا ولم يأتِنا ذاك الكذوبُ الموبَّخا

وتفسيره أن (أتانا) مثنى أتان. ونصب (الموبّخا) على الذمّ.[1]

والثاني: ألغاز تساق ـ نثراً أو شعراً ـ يُطلب تفسيرها والإجابة عليها، وقد ألّف في هذا النوع: الزمخشري والسخاوي وغيرهما.[2]

ومن النوع الثاني الرسالة التي أقدّم لها.

* * *

ومؤلف هذه الرسالة عبدالملك بن جمال الدين بن صدر الدين، العصامي، الأسفراييني، الشهير بالملاّ عصام. ولد بمكة المكرمة سنة ٩٧٨هـ، وأخذ عن والده

(١) الإفصاح للفارقي ٧٠، ١٤٨

(٢) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي (الطراز في الألغاز ٣/٣ وما بعدها.

وعمه القاضي علي بن صدر الدين وغيرهما، وذاع صيته واشتهر، وغدا من علماء عصره، ووصف بخاتمة المحققين، وتلمذ له عدد من العلماء، وألف كثيراً من الكتب في الحديث والنحو والبلاغة والأدب والعروض وغيرها، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١٠٣٧هـ.[1]

أما الرسالة فهي أرجوزة وشرحُها للمؤلف نفسه، تقع الأرجوزة في أربعين بيتاً: الأول توطئة، والأخير خاتمة. وتحوي هذه الأبيات تسعة وأربعين لغزا، ففي كلّ من البيتين السادس عشر والرابع والعشرين ثلاثة ألغاز، وفي كل واحد من الأبيات الرابع والثاني عشر والرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والثاني والثلاثين لغزان، وفي غيرها نجد كلّ بيت يحوي لغزاً واحداً.

وتدور الألغاز حول الاستفسار عن مسألة نحوية غير مشهورة، أو جاءت على خلاف المتّفق عليه، أو شاهد نادر. وقد قام المؤلف بشرح الأبيات وحلّها، وبيان ما يتضمّنه كلّ بيت منها، وهو يعزو المسائل إلى مصادرها، ويورد الشواهد.

وقد حقّقت الكتاب عن مخطوطة تحتفظ بها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، تحت الرقم ٦٤٩٨. وهي في تسع ورقات، في كلّ صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، خطّها نسخي معتاد، لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكنها تعود إلى القرن الحادي عشر تقديراً.

وقد كتب في أول المخطوطة «هذا شرح الألغاز لملاّ عصام . . .». وللكتاب نسخة في دار الكتب المصرية (٢٩ ش) كتبت سنة ١١٧٠هـ، لم يتيسر لي الحصول على صورة عنها، وقد نُسبت له أيضاً.[2] وهذا الكتاب نسبه إليه تلميذه محمد بن علان

---

(١) ينظر ترجمة الملاّ عصام في خلاصة الأثر للمحبّي ٣/٨٧، ٨٨. وفي الأعلام ٤/١٥٧، ومعجم المؤلفين ٦/١٨١ مصادر أخر للترجمة.

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ٢/١٣٧.

الصديقي[1] : فقد نقل عنه في كتابه «منهج من ألف»[2]، وقام ابن علان بشرح المنظومة كما سيأتي. إضافة إلى هذا نجد المحبّي يذكر من مؤلفات الملاّ عصام «منظومة في الألغاز وشرحها» .[3]

ولم أقتصرْ في التحقيق على المخطوطة الموصوفة، بل اعتمدت أيضاً على نسخة مساعدة، وهي شرح ابن علان تلميذ المؤلّف للمنظومة. وهذا الشرح مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم ١٦٦٢، في أربع عشرة ورقة، وتنقص المخطوطة جزءاً من مقدمة الشارح، وقد أورد ابن علان في الشرح أبيات الأرجوزة ـ عدا بعضها كما سنوضح ـ ونقل أكثر شرح المؤلف، ولم يغيّر كثيراً في عباراته، ولكنه زاد في الشرح، وفصل في كثير من المسائل، ونقل أقوال العلماء، وساق الشواهد.

وفي الجملة، فإنّ هذه المخطوطة التي رمزت لها بالرمز (ب) تفيد كثيراً في تقويم النصّ وتعديله، واستكمال ما سها عنه الناسخ أو أخطأ فيه.

وقد التزمت في تحقيق النصّ بمحاولة إثبات ما صحّ من المخطوطة، وعدم اللجوء إلى الزيادة والتغيير إلاّ عند الضرورة، ونبهت على ذلك، كما خرّجت ما يحتاج إلى ذلك في النصّ، وعلّقت على بعض المواضع دون إسراف.

والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين. .

---

(١) توفي سنة ١٠٥٧هـ. ينظر ترجمته في خلاصة الأثر ١٨٤/٤، وينظر الأعلام ٢٩٣/٦، ومعجم المؤلفين ٥٤/١١.

(٢) ق ١٠ أ(مخطوط) بجامعة الملك سعود.

(٣) خلاصة الأثر ٨٧/٣.

آخر المخطوطة

أول المخطوطة

الحمد لله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وآله، وبعد:

فهذه فوائد وفيّة تحلّ ما تضمّنته منظومتي في الألغاز النحوية، طاوياً كَشْحَ المقال[1]، مُقتصراً على ما لابُدَّ منه في كلّ حال، والله المستعان، وعليه التُّكْلان.

قُلْــــت:

١ - ياعَلَماً في النحوِ أَضْحَى مُفْـرَدا   هاتِ افْتِنا فما بَرِحْتَ مُرْشِـدا

وأقول:

(العلم) في اللغة: الجبل، وأُطلق هنا على الرجل المتمكّن، على سبيل الاستعارة، (والنحو) علم بأصول يُعرف بها أحوال آخر الكلم إعراباً وبناء. والمراد بـ (أضحى) صار، وبـ (المفرد) المنفرد. وبـ (هات) أجب، على سبيل الاستعارة أيضاً. وطلب الجواب عن هذه الألغاز مما يناسبه التوكيد، فلا بأس بإغناء قوله (أفتنا) عنه. و(المرشد) اسم فاعل من الإرشاد، المشتق من الرُّشْد.

* * *

ثم قلــــت:

٢ - عن فاعلٍ قد جاءَ في اختيارِ   مُقَدَّراً حَتْماً بلا إنكارِ

وأقول:

حاصل هذا البيت: أي [فاعلٍ][2] فعلٍ وجب تقديره في اختيار الكلام، فضلاً عن الضرورة؟

والجواب عن هذا بأمرين:

---

(١) الكَشح: ما بين الصرّة والضلوع. وطوى كشحه: أضمره، والمراد هنا الاختصار.

(٢) ما بين معقوفين تكملة يستقيم بها الكلام.

أحدهُما: فاعل الفعل إذا كان مؤنثاً وأُكِّد بالنون، مثل اضرِبن ياهندُ،[1] واضرِبُنّ[2] ياقوم.

الثاني: فاعل الفعل إذا كان كذلك ولاقاه ساكن غير النون، مثل: اضربِي الْقوم، واضربا الْقوم، واضربوا الْقوم.[3]

* * *

ثم قُلْـــت:

٣ ـ ومُبْتـــدأً نـــراه وهـــو ذو خَـــبَرْ   مُنَكَّراً حتمـــاً فهـــل مِن مُدَّكَرْ

وأقول:

حاصل هذا البيت: أي مبتدأ له خبر وهو واجب التنكير، وإنّما قيّدت بقولي: (له خبر) لأن المبتدأ الذي ليس له خبر، بل له مرفوع يغني عن الخبر واجبُ التنكير، وهو شائع ذائع لا يُلْغز به.

والجواب عن هذا أنه «أقلّ» في مثل قولهم: أقلُّ رجل يفعل كذا، فـ «أقلّ» مبتدأ، ولا يجوز أن يستعمل إلاّ مضافاً إلى نكرة كما وقع في هذا التركيب، والخبر ـ قيل: هو الجملة التي بعده، وقيل: محذوف، وعلى هذا تقديره موجود، فالجملة صفة لـ «رجل».

* * *

ثم قلـــت:

٤ ـ واسمٍ مؤكَّـدٍ بنـونٍ فاخْبَـــتَبِرْ   ومـضـمـرٍ به ضـمـيرٌ مُسْتَتِـــر

وأقـــول:

(١) حذفت الياء لالتقاء الساكنين: هي والنون.

(٢) الفاعل واو الجماعة، حذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) الفاعل هنا الضمير: ياء المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، سقط من النطق لالتقاء الساكنين الضمير ولام التعريف.

اشتمل هذا البيت على لغزين: الأول: أيّ اسمٍ اتّصلت به نون التوكيد ـ أيّ مع أن المعروف أنّها لا تتّصل إلاّ بالفعل؟

والجواب عنه: أنه اسم الفاعل في مثل قول الشاعر:

أقائِلُنّ أحضــــــروا الشُّـــــهودا[1]

واللغز الثاني: أي ضمير متحمّل لضمير؟ أي [مع][2] أن المعروف فيما يتحمّل الضمير من الأسماء أن يكون ظاهراً لا ضميراً.

والجواب: أن الضمير في مثل قولك: زيدٌ ـ أمّا في النحو فضعيفٌ، وأمّا في الصرف فهو هو. فهذا الضمير ـ أعني «هو» الثاني متحمّل لضمير يعود على زيد، لكونه في تأويل المشتقّ، إذ المعنى: فهو متمكّن أو نحو ذلك، قاله الوالد رحمه الله في بعض تذاكره، وهو ظاهر.

* * *

ثم قلـــت:

٥ ـ واسمٍ غدا مؤنّثاً وقد وَجَبْ تذكيرُهُ في قولهم، وذا عَجَبْ

وأقول:

حاصل هذا البيت: أي اسم مؤنّث وجب معاملته معاملة الاسم المذكّر، والضمير في قولي (في قولهم) يصحّ أن يعود إلى العرب، والمراد بقولهم: كلامهم، ويصحّ أن يعود إلى النحويين، والمراد به مذهبهم..

والجـواب: أن ذلـك علم المـذكّـر المؤنث بالعـلامـة نحـو طلحـة، فإنه مؤنـث اصطلاحاً، ويعامل معاملة المذكّر، فتقول: قام طلحة، وطلحة قام، ولا يجوز أن

---

(١) ورد البيت في عدد من المصادر غير منسوب: الخصائص ١٣٦/١، والمغني ٣٧٤، وأوضح المسالك ٢٤/١، والمساعد ٩/١، والهمع ٧٩/٢، والخزانة ٥٧٤/٤. ونسب لراجز من هذيل ـ شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وورد في ملحق ديوان رؤبة ١٧٣.

(٢) تكملة من المحقق.

تقول: قامت طلحة، ولا طلحة قامت، ويصحّ الجواب بغير ما ذكر، فتفطّن.[1].

* * *

ثم قلـــت:

٦ - ومصدرٍ ممتنعِ الإعمالِ عندَ جميعهم بكلِّ حـــالِ

وأقـــول:

حاصل هذا البيت: أي مصدر يمتنع إعماله عند جميع النحويين؟

والجواب: أنه المصدر الواقع علماً، مثل حمادِ للمحمدة، وفجارِ علم للفجور، ويسار علم للميسرة، نصّ على ذلك ابن هشام وغيره.[2]

* * *

ثم قلـــــــت:

٧ - وعائدٍ مُرْتَفِعٍ لغير «أيّ» مع قِصَرٍ ينقاسُ حذفُه فأيّ

حاصل هذا البيت: أي عائد مرفوع لصلة غير «أي» يجوز حذفه قياساً؟ والحال أن تلك الصلة قصيرة، أي مع أن المعروف أنّه لا ينقاس حذف العائد المرفوع من الصلة إذا كانت قصيرة، إلّا إذا كانت تلك الصلة لأيّ الموصولة.[3]

والجـــواب:

أن ذلك عائد «ما» الموصولة، في مثل قولك: أحبُّ العلماء لا سيّما زيد، برفع زيد، على أنّـه خبر لمبتـدأ محذوف، والتقدير: لا سيما هو زيد، فهذه الجملة صلة

---

(١) قال شارح المنظومة ابن علّان: ويمكن الجواب عنه بصورة أُخرى: وهو الصيغة الثانية من التعجب، نحو: أحسِنْ بهند، فإنّه يجب تذكير الفعل ولا يجوز تأنيثه، وهذا معنى قول الناظم في شرحه: ويصحّ الجواب بغير ما ذُكر، فتفطن.

(٢) قال ابن مالك في التسـهيل ١٤٢: ويعمل عمله (المصدر) اسمه غير العلم. وينظر أوضح المسـالك ٣/ ٢٠٠، والمسـاعد ٢/ ٢٣٨.

(٣) ينظر التصريح ١/ ١٤٣.

لـ «ما»، وقد حذف منها عائدها المرفوع، وهو «هو»، وقد صرّح بعض الأئمة من المتأخرين بأن حذفه هنا ينقاس.[1]

ثم قلت:

٨ ـ وما الذي ينصبُ ظرفاً أو بـ «مِن» يكون مجروراً وجوباً فأَبِنْ

وأقول:

حاصل هذا البيت: أيّ اسم يجب أن يكون منصوباً على الظرفية، ومخفوضاً بـ «من»؟

والجواب: أنه «عند»، فإن هذا حكمها، تقول: زيدٌ عندَك، وجئت من عندِ زيد، ولا يجوز فيها غير ذلك، وأما قول العامة: ذهبت إلى عنده ـ فهو لحن[2].

* * *

ثم قلت:

٩ ـ وأيُّ عطفٍ دونَ عودِ الخافضِ على الضمير قاسَ كلُّ رابضِ

وأقول:

حاصل هذا البيت: أي صورة يجوز فيها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في الاختيار قياساً بإجماع النحويين؟

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان المعطوف على الضمير المخفوض أن [المصدرية وصلتها][3] وأنّ المصدرية وصلتها، كقولك: شجاعة زيد عجبت منها وأن يبخل، أو أنه يبخل. فأن يبخل وأنّه يبخل معطوف على الضمير المجرور وهو «ها» من غير إعادة

---

(١) قال في المغني ١٤٩، ١٥٠: «والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف. . ويضعّفه في نحو: ولا سيّما زيدٌ، حذف العائد مع عدم الطول، وإطلاق ما على من يعقل»

(٢) درّة الغواص ٣٢، والمغني ١٦٧.

(٣) تكملة من ب.

الجار وهو «من» كما ترى. وجاز ذلك عند النحاة قاطبة، لأن حذف حرف الجرّ من أنْ وأنّ جائز في الاختيار قياساً بلا خلاف.[1]

* * *

ثم قلـــت:

١٠ ـ وأيّ فعـــلٍ لم يُكــفْ أو يُزدْ   أو يكُ توكيــداً ومــرفــوعــاً فَقَــدْ

وأقـــــول:

حاصل هذا البيت: أي فعل ليس له مرفوع؟ والحالة أنّه غير مكفوف مثل: قلّما يقوم زيد، ولا زائد مثل: زيد ـ كان ـ قائم، ولا مؤكِّد ـ بكسر الكاف، مثل: قام قام زيد، أي مع أن المعروف أنّ الفعل إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة لابُدّ أن يُكون له مرفوع.

والجواب عن اللغز المذكور: أنّه متعلِّق الظرف في مثل قولنا: زيد في الدار، إذا قُدّر فعلاً كاستقرّ، فإنّه مرفوع، وهو الضمير المستتر الذي كأن فاعله انتقل منه إلى الظرف فصار بلا مرفوع، ذكره ابن هشام في المغني وغيره.[2]

* * *

ثم قلـــت:

١١ ـ وأيّ فعــلٍ رفــعُــه للثِّــقْــلِ   مقــدَّرٌ، نجُــدْ بقــولٍ فَصْــلِ

وأقــول:

حاصل هذا البيت: أي فعل مرفوع وعلامة رفعه مقدّرة لأجل الثقل؟ والجواب: أنّه الفعل المضارع في قول الشاعر:

---

(١) ينظر المغني ٧١٢.

(٢) ينظر المغني ٤٩٤، ٤٩٥، والمنصف من الكلام ١٤٦.

. . . . ونَهْنَهْتُ نفسي بعـدَ ما كدت أَفْعَله[1]

وذلك أن الأصل: بعد ما كدت أفعلُها، فحذفت الألف اعتباطاً، ثم نقلت حركة الهاء إلى اللام التي هي آخر الفعل بعد سلب ضمّتها التي هي علامة الرفع، فصار الرفع مقدّراً لأجل نقل حركة الهاء إلى محلّها.

وقد كُنت ضمّنت هذا اللغز ببيتين كتبتها إلى حضرة المولى الأريب اللوذعي البارع، الشيخ جمال الدين محمد بن علي السكّري[2]، فقلت:

أيُّهذا[3] العلْمُ المُفْـ ـرِدُ تحقيقاً وفَضلا
أين أضحى الرفعُ تقديـ ـراً لفتح اللام نقلا

فأجاب رحمه الله:

ياإماماً حاز فضلا وزكا فرعاً[4] وأصلا
وسما في المكرُمات الـ ـغُرِّ يبغيها محلّا
لُغَزٌ منكم أتاني بمعانيكم تجلّى
لم أكُنْ لولا اقتباسٌ منكمُ للقول أهلا
نصُّه قد جاء في بيـ ـتٍ من النُظْم المُعَلّى
أين أضحى الرفعُ تقديـ ـراً لفتح اللام نقلا
قُلْتُ: في (أَفْعَلُهُ) من بعد ما كدت تجلّى
أصلُها أفعلُها والـ ـحذف والنقل استقلّا
علّةً في حذف لامٍ وهو مرفوعٌ محلّا

---

(١) صدره:

فلم أرَ مثلها خُباسة واحدٍ.

ونُسب لعامر بن جوين الطائي، وهو شاهد على إعمال (أن) محذوفة، والتقدير: أن أفعله. ينظر الكتاب ١/ ١٥٤ وشواهد التوضيح ١٦١، والمغني ٧١٢. وينظر معجم شواهد النحو (٢١٦٨).

(٢) لم أقف على ترجمته. وقد نقل ابن علّان هذا الخبر في «مبهج من ألغزه» ق ١٠م

(٣) في الأصل (أيها) والمثبت من ب. (٤) في الأصل (فضلا) والمثبت من ب.

وعلى هذا جوابي فاصفحوا[1] فضلاً وعَدلا
ومقامي دون ذاكم أنتُم أسمى وأعلى
وسلام الله يغشى رَبْعَكم طَلاً ووبْلا[2]

تنبيـــه :

كتبت تجلّى، والمعلّى، وتجلّى، وأعلى بالألف، مع أن القاعدة في مثل ذلك أن يكتب ألفه بصورة الياء،[3] لما ذكره بعض الأئمة أن الاختيار عند علماء الكتاب فيما إذا كان آخر الأول كلمة حكمها أن تكتب [بالألف أن يَكتب][4] نظيرتها من الأبيات التي بعدها كذلك، وإن كان حكمها لو انفردت بالياء تحصيلاً للمناسبة والمشاكلة. وحاصل ذلك أن تلك القاعدة مخصوصة بغير الصورة المذكورة للمعنى المذكور، وهو حسن متّجه.

***

ثم قلـــت :

١٢ ـ وأيّ تنوينٍ جرى في الحرفِ والفعلِ نثراً، ما بدا من خُلْفِ

وأقــــول :

حاصل هذا البيت لغزان : أحدهما : أيّ تنوين دخل في الحرف في النثر، أي مع أن المعروف أن التنوين الذي يجوز دخوله في الحرف ـ وهو المسمّى تنوين الترنّم لا يكون إلاّ في الشعر، كقول الشاعر:

أَزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنّ رِكَابَنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ[5]

(١) في ب (فاسمحوا).

(٢) في ب (وبلاً وطلا).

(٣) يشير إلى قاعدة إملائية في الشعر. وقد التزمت بالرسم الإملائي المعروف.

(٤) تكملة من ب.

(٥) البيت للنابغة ـ ديوانه ٣٨، وهو في الخصائص ١٣١/٣، وشرح المفصل ١١٠/٨، ١٤٨، والمغني ١٨٦، ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ١٩/١، والتصريح ٣٦/١، والهمع ١٤٣/١ وغيرها.

والجواب عن هذا: أنه التنويـن في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾[1] على قراءة (كلًّا) بالتنوين، فإن الزمخشري جعل التنوين فيها تنوين ترنّم، وجعلها للردع، مع أن (كلّا) التي للردع حرف بإجماع النحويين، نقل ذلك ابنُ هشام عنه في المغني وحكم بصحّته.[2]

واللغز الثاني: أيّ تنوين دخل في الفعل في النثر؟ أي مع أنّ المعروف في التنوين الذي يجوز دخوله في الفعل وهو المسمّى بتنوين الترنّم أنّه لا يقع إلاّ في الشعر، كقول الشاعر:

أقـلِّي الـلومَ عاذِلَ والـعِـتـابَـنْ وقُـولِي إنْ أصبتُ لقـد أصـابَنْ[3]

والجواب عن هذا أن التنوين في قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[4] على قراءة (يسرٍ) بالتنوين، فإنّ الزمخشري أيضاً جزم بأن التنوين في هذا الفعل تنوين ترنّم، ووافقه على ذلك ابن هشام في المغني أيضاً.[5]

غريبـــــة:

قال الشمنيّ في حاشية المغني: قول الشاعر (أصبتِ) هو بكسر التاء، كذا وجد في غير هذا التصنيف مضبوطاً بخط المصنف مكتوباً عليه «صح».[6]

* * *

ثم قلـــت:

---

(١) ورد في الأصل، ب ﴿كلاّ سيعلمون﴾ الآية الرابعة من سورة النبأ، ولم ترد فيها القراءة الآتية، ولذا صوبتها إلى الآية ٨٢ من سورة مريم.

(٢) ينظر المحتسب ٢/٤٥، والكشاف ٢/٥٢٣، والبحر ٦/٢١٣، والمغني ٢٠٨.

(٣) البيت لجرير ـ ديوانه ٨١٣، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٩٨، والخصائص ١/١٧١، ٢/٩٦، والمنصف ١/٢٢٤، ٢/٧٩، وشرح المفصل ٤/١٤٥، ٥/٧، ٩/٢٩، والمغني ٣٧٨، والخزانة ١/٣٤، ٤/٥٥٤ وغيرها.

(٤) سورة الفجر ٤.

(٥) الكشاف ٢/٢٤٩، والمغني ٢٠٨، والقراءة لأبي الدينار الأعرابي ـ البحر ٨/٤١٧.

(٦) المنصف من الكلام (مخطوط، ق ١٢٠ ب).

١٣ ـ وأينَ «إنْ» شرطاً أتَتْ في النَّثْرِ مهمـلةً، فهـل [لـذا] [1] من فَسْر

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع جاءت: «إنْ» الشرطية غير عاملة مع وقوعها في النثر دون الشعر الذي من شأنه أن يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره؟

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿فإمّا تريـنّ﴾ [2] على قراءة بعضهم: (ترَيْن) بياء ساكنة بعدها نون الرفع، ذكر ذلك ابن مالك وغيره. [3]

* * *

ثم قلـت:

١٤ ـ وأين جاءت أختُهـا «متى» كذا ونـالَـتْ الجـزمَ بلا خُلف «إذا»

وأقول: اشتمل هذا البيت على لغزين: أحدهما: في أيِّ موضع وقعت «متى» الشرطية مهملة في النثر؟

والجواب: أن ذلك في قول عائشة رضي الله عنها: (إن أبابكر رجل أسيف، وإنّه متى يقوم مقامَك لا يسمع الناس ذكره). ذكره ابن مالك وغيره. [4]

والثاني: في أي موضع عملت «إذا» الشرطية الجزم بإجماع النحويين؟

والجواب: أن ذلك فيما إذا وقعت في الشعر، كقول الشاعر:

استـغنِ ما أغنـاكَ ربُّـك بالـغنى وإذا تُصِبْـكَ خصـاصـةٌ فتجمّـلِ [5]

---

(١) (لـذا) من ب.

(٢) سورة مريم ٢٦

(٣) شواهد التوضيح ٧٢، والتسهيل ٢٣٧، والمساعد ١٥٦/٣. وقد نسبت القراءة لأبي جعفر وطلحة وشيبة، المحتسب ٤٢/٢، والبحر ١٨٥/٦.

(٤) شواهد التوضيح ٦٧، ٧٢، والمغني ٧٨٠، والمساعد ١٥٦/٣. والحديث في البخاري ـ كتاب الأذان باب ٦٨ ج ١٧٥/١، وكتاب الأنبياء باب ١٩. ج ١٢٢/٤، ومسلم ـ الصلاة باب ٩٥ ج ٣١٣/١، ٣١٤ برواية (.. وإنّه متى يقم مقامك).

(٥) البيت في معاني القرآن ١٥٨/٣، والمغني ٩٨، ١٠٠، ٧٨٠، وعجزه في همع الهوامع ٢٠٦/١، وهو في اللسان كرب ـ مع أبيات أخر ـ منسوبة لعبدالقيس بن خفاف البرجمي. وينظر معجم شواهد النحو (٢٢٢٣).

ثم قلـــت:

١٥ ـ وأين «ما» الموصولة الحرفيّةْ لأختها «أن» عملا سويّه

وأقـــول: حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت «ما» التى هي موصول حرفي مساوية لأختها «أن» التي هي موصول حرفي أيضاً في عمل النصب؟

والجواب: أن ذلك فيما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: (كما تكونوا يـولّ عليكم) هكذا أوردها ابن الحاجب بحذف النون.[1]

***

ثـــم قلــت:

١٦ ـ وأيضاً جاءَ جزمُ «لَنْ» و«أن» عَلَنْ وجــاء أيــضــاً ثابـتــاً إهمــال «أنْ»

وأقـــول:

اشتمل هذا البيت على ثلاثة ألغاز: أحدها: في أى موضع عملت «لن» الجزم؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقولون فى لن يقوم: لن يقم بالجزم، حكى هذه اللغة ابن مالك في التوضيح عن الكسائي.[2]

واللغز الثاني: في أي موضع عملت «أن» المصدرية الجزم؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقول: أعجبني أن تضربْ بسكون الباء، حكى هذه اللغة أبوعبيدة واللحياني وبعض الكوفيين، قال ابن عقيل بعد أن نقلها عن المذكورين: فالصواب إثباتها.[3]

واللغز الثالث: في أي موضع وقت «أن» المصدرية مهملة غير عاملة؟

---

(١) الإيضاح ٢/٢٣٤، والمغني ٧٧٩، وروايته في المقاصد الحسنة ٣٢٦: (كما تكونون يولى عليكم).

(٢) شواهد التوضيح ٢١٧، والمغني ٧٨٠، والمساعد ٣/٦٦.

(٣) التسهيل ٢٢٩، والمساعد ٣/٦٥، ٦٦.

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[1] على قراءة ابن محيصن (يتمُّ) على إهمال «أن». [2].

* * *

ثم قلت:

١٧ - وأينَ «لم» جاءت عياناً مُهْمَلَهْ   وذاتَ نَصْبٍ قد حكاه النَّقَلَهْ

وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع وقعت «لم» مهملة غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب يقولون: لم يقومُ، برفع الفعل، حكى هذه اللغة ابن مالك[3].

واللغز الثاني: في أي موضع وقعت «لم» ناصبة للفعل؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعضهم، يقولون: لم يقومَ، بنصب الفعل، حكى هذه اللغة اللحياني وغيره. [4]

* * *

ثم قلت:

١٨ - وأين تَدُّ فعلُها، والْبِغَيْتْ   «إذنْ» ومجموعُ الشروط قد حوت

وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع حذف الفعل الذي تدخل عليه «لم»؟

والجواب: أنّه في قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة ٢٣٣.

(٢) نسبت القراءة لمجاهد في عدد من المصادر. ينظر البحر ٢/٢١٣، والإنصاف ٣٢٩، والإيضاح ١/٢٣٣، وشرح المفصل ٨/١٤٣، والمغني ٧٧٩، والمساعد ٣/٢٦١ والتصريح ٢/٢٣٢.

(٣) التسهيل ٢٣٦، والمساعد ٣/١٣١، ١٣٢، والمغني ٣٠٧.

(٤) المغني ٣٠٧، ٧٨٠.

احفظْ وديعتَكَ التي استَودَعْتها يومَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لمِ [1]

الأصل: وإن لم تصل، فحذف الفعل.

واللغز الثاني: في أي موضع ألغيت «إذن» مع استيفائها شروط إعمالها؟

والجواب: أن ذلك لغة لبعضهم، يقولون: إذنْ أزورك، برفع، «أزورك» مع قصد الاستقبال، حكى هذه اللغة عيسى بن عمر. قال ابن عقيل: وأثبتها البصريون رجوعاً إلى نقله[2].

***

ثم قلت:

١٩ ـ وأين واو العطف كالباءِ أتتْ ومثل فائه إلى معنى غَدَتْ

وأقول: هذا البيت اشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع استعملت الواو بمعنى الباء؟

والجواب: أن ذلك في قول العرب: أنت أعلم ومالك؛ فالواو هنا بمعنى الباء قاله جماعة. قال ابن هشام في المغني: وهو ظاهر.[3]

واللغز الثاني: في أي موضع استعملت «إلى» بمعنى الفاء العاطفة؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

وأنتِ التي حَبَبْتِ شَغْبَى إلى بدا إليّ، وأوطاني بلادٌ سواهما

قال ابن هشام في المغني: إن «إلى» هنا بمعنى الفاء العاطفة، إذ المراد «شغبى فبدا» وهما موضعان، ويدلّ على إرادة الترتيب قوله بعده:

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة ـ ديوانه ١٩١، وهو في المغني ٣١٠، والمساعد ١٣١/٣، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، والهمع ٢٥٦/٢ وغيرها.

(٢) التسهيل ٢٣٠، والمساعد ٧٢/٣. (وإلى نقله) أي: إلى نقل عيسى بن عمر.

(٣) المغني ٣٩٧.

حَلَلت بهذا حَلّةً ثم حلّةً بهذا، فطابَ السواديان كلاهما[1]

وهذا معنى غريب، لأني لم أر من ذكره.[2]

***

ثم قلت:

٢٠ ـ وأين أوجبوا بلا تعويضِ سقوطَ يا في النثر لا القريضِ

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع أوجب النحاة حذف «يا» التي هي حرف النداء؟ والحال أن حذفها واقع من غير تعويضها بشيء وواقع في النثر لا في القريض ـ أي الشعر. وأشرت بقولي (بلا تعويض) إلى «اللهم»، فإن أصلها ياالله، فحذفت يا. وعوض عنها الميم المشدّدة في الآخر فلزم حذفها؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض. وأشرت بقولي «في النثر لا القريض» إلى أن حذف يا من المنادى في الشعر لأجل استقامة الشعر، فإن قياس ما نصّوا عليه من أنه يجب صرف الاسم الذى لا ينصرف إذا لم يصح وزنه إلا بصرفه أنه يجب حذف «يا» من المنادى في الحالة المذكورة وإن لم ينصّ أحد ـ فيما علمت ـ على ذلك، لكنه قياس جليّ.

والجواب عن اللغز المذكور أن يتصوّر في مثل ما اشتمل على حذف «يا» النداء كما في قولهم: أَصْبح ليلُ، وهذا مثلٌ يستعمل في شدّة طلب الشيء، وأصله: أصبح ياليلُ، فحذف «يا» النداء،[3] وإنما كان حذفها هنا واجباً لأنها لو ذكرت لتغيّر المثل، وقد صرّحوا بأن المثل لا يجوز تغييره مطلقاً.

---

(١) المغني ١٧٥، ومعجم البلدان ٣٥٦/١، ٣٥١/٣، والهمع ١٣١/٢، والخزانة ١٣٦/٤. وهما في ديوان كثير ٣٦٣ مع بيتين بعدهما، ورواية الثاني منها:

وحلّت بهذا حلّة ثم أصبحت بأخرى، ....

وقد وردا مفردين في ديوان جميل ٢٠٠. وشغبى وبدا بلدان، ينظر معجم البلدان.

(٢) المغني ١٧٥.

(٣) قال سيبويه ـ الكتاب ٣٢٥/١، ٣٢٦: «وقد يجوز حذف «يا» من النكرة في الشعر.. وقال في مثل: «افتدِ مخنوقُ»، و«أصبِحْ ليلُ» و«أطرِق كرا»، وليس هذا بكثير ولا بقويّ». وينظر الأمثال في مجمع الأمثال ٤٠٣/١، ٤٣١، ٧٨/٢.

ثم قلـــت:

٢١ ـ وحـكمـوا للفعـل بالتَّصْغـيرِ كلُّهـم من غيرِ ما نكـيرِ

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع اتفق النحويون على جواز تصغير الفعل؟

والجواب: أن ذلك في أفعل التعجب، مثل قولك: ما أحسن زيداً، فإن الكوفيين جوّزوا، تصغيره لأنه عندهم اسم، ونصّ البصريون على جواز تصغيره أيضاً وإن كان عندهم فعلاً، حملاً له على اسم التفضيل لشبهه به وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة. وقد أشار لنقل الإجماع في هذه المسألة ابن هشام وغيره.[1]

فائـــــدة:

لم يسمع تصغير أفعل المذكور إلاّ في أحسن وأصلح، نقله ابن هشام عن الجوهري وأقرّه،[2] واستدرك بعض العلماء على ذلك تصغير «أحلى» في قول ابن الفارض:

. . . . ورضـــابُـــــه يامـا أحيـــــلاه بفي[3]

وردّه الوالد رحمه الله في بعض تذاكره بأن المراد بـ: «لم يسمع» عدم سماعه في كلام العرب كما هو ظاهر، فلا معنى للاستدراك حينئذ بما ذكر.

* * *

ثم قلـــت:

٢٢ ـ وأين أضحى نصبُ نزعِ الخافضِ لفـــظاً قيــاســاً دونَ ما معــارضِ

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة جاز النصب بنزع الخافض قياساً؟ وإنما

---

(١) المغني ٧٥٩، والإنصاف ٨١، والتصريح ٢/٨٧، ٨٨.

(٢) الصحاح ـ ملح ، والمغني ٧٦٠.

(٣) وصدره في الديوان ١٨٥:

يامـا أُميلح كلّ ما يرضى به

قلنا (لفظاً) احترازاً عن «أن» و«كي» المصدريتين، فإن نصبهنّ مع صلتهن بنزع الخافض جاز قياساً، لكن نصبهن محليّ لا لفظيّ كما هو ظاهر.

والجواب: أن ذلك في المفعول لأجله، فإنه منصوب بنزع الخافض وهو لام التعليل، والأصل في مثل: ضربت زيداً تأديباً: ضربت زيداً لتأديبٍ، وظاهر أن المفعول لأجله قياس مطرد كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، لا خلاف بين النحويين في ذلك، وأما المفعول معه ففيه خلاف، والأصح أنّه كذلك مطلقاً.[1]

تنبيـــه:

ما ذكرته من أن المفعول من أجله هو منصوب بنزع الخافض هو قضية كلام ابن مالك وغيره، ويه صرّح بعض المحقّقين.[2]

* * *

ثم قلــت:

٢٣ ـ وأيـن نونُ مضـمـرِ الإنـاثِ . قد كُسِرت حقًّا بلا اكـتراثِ

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت نون الإناث مكسورة؟ أي مع أن المعروف فيها الفتح.

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

تراه كالثُّغـام يُعَلُّ مِسْكاً . يسوءُ الفاليات إذا فَلَيْني[3]

الأصل: فلينني بنونين: الأولى النون التي هي ضمير الإناث، والثانية نون الوقاية [فحذفت الوقاية].[4] وخلفتها نون الإناث في الكسرة.

---

(١) الهمع ١/٢١٩.

(٢) التسهيل ٩٠، والمساعد ١/٤٨٤، ٤٨٥.

(٣) البيت لعمرو بن معديكرب ـ ديوانه ١٦٩، وهو في عدد كبير من المصادر، منها الكتاب ٢/١٥٤، ومعاني القرآن ٢/٩٠، ومجاز القرآن ١/٣٥٢، والمنصف ٢/٣٣٧، وشرح المفصل ٣/٩١، والمغني ٦٨٥، والهمع ١/٦٥، واللسان فلا. والثغام: نبت أبيض. ويُعَلّ: يطيّب.

(٤) تكملة من ب.

ثم قلـــــت: [1]

٢٤ - وفـاعـل قد قارضَ المفعـولَ بهْ وأوليـا رفـعـاً ونـصـبـاً فانْتَبِـهْ

وأقـــــول:

هذا البيت يشتمل على ثلاثة ألغاز: الأول: في أي موضع وقع الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً؟

والجواب: أن ذلك في قولهم: كسر الزجاجُ الحجرَ، برفع الزجاج مع أنه مفعول، ورفع الحجر مع أنه فاعل. [2]

واللغز الثاني: في أيّ موضع وقع الفاعل والمفعول كلاهما مرفوعَين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

إنّ مَنْ صاد عقـعـقـاً لَمشُـومُ كيف مَنْ صاد عقـعـقـان وبـومُ [3]

ففاعل صاد مستتر يعود على «من» وهو مرفوع محلاً، ومفعوله عقعقان، وهو مرفوع لفظاً بالألف كما ترى.

واللغز الثالث: في [أي] [4] موضع وقع الفاعل والمفعول منصوبين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

قد ســـالم الحيّـات منه القدمـا [5]

فالحيّات منصوب بالكسرة مع أنّه فاعل، والقدما مفعول به.

* * *

ثم قلـــــت:

---

(١) أورد الشارح البيت رقم ٣٦ قبل هذا البيت.

(٢) المغني ٧٨١، وشرح التصريح ١/ ٢٦٩، والهمع ١/ ١٦٥.

(٣) المغني ٧٨١، والشطر الثاني في الهمع ١/ ١٦٥. والعقعق: طائر كالغراب.

(٤) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٥) البيت في الكتاب ١/ ١٤٥، والمنصف ٣/ ٦٩، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والإفصاح ١٤٢، ٣٣٧ والمغني ٧٨١، والخزانة ٤/ ٥٧٠، ويروى بوجوه أخر ليست موضع الاستشهاد هنا. وينظر معجم شواهد النحو (٣٦١٩).

٢٥ ـ وأين جاءت «ليس» في الكلامِ مهملةً من غير ما ملامِ

وأقول:

حاصل هذا البيت: في أيّ موضع وقعت [ليس][1] في الاختيار ـ فضلاً عن الشعر ـ غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة بني تميم إذا انتقض نفي الخبر الواقع بعدها بـ «إلاّ» كما في قولهم: ليس الطيبُ إلاّ المسكُ، فـ «ليس» فعل لا عمل له، والطيب مبتدأ، والمسك خبره.[2]

* * *

ثم قلت:

٢٦ ـ وأين أضحتْ كسرةً في الجرِّ نائبةً عن فتحةٍ فاسْتَقْرِ

وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت كسرة الجرّ نائبة عن فتحته؟

والجواب: أن ذلك في مثل «مسلمات» علماً على لغة من يعربه إعراب جمع المؤنث السالم، فإنّه في هذه اللغة غير منصرف على ما قاله ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما، للعلمية والتأنيث بالتاء، وعلى هذا فكان حقّه أن يكون جرّه بالفتحة على الأصل المعروف في الاسم الذي لا ينصرف، لكنّهم جرُّوه بالكسرة فكانت نائبة عن الفتحة، نبّه على ذلك بعض المتأخرين، وهو ظاهر.[3]

* * *

ثم قلت:

٢٧ ـ وأينَ جاز الكسر في «إنّ» عَلَنْ من بعدِ عِلْمٍ فأفِدْ ياذا الفِطَنْ

وأقول:

---

(١) (ليس) من ب.

(٢) ينظر الجنى الداني ٤٦٠، والمغني ٦٠، ٣٢٥، ٧٨٠، والمزهر ٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) ينظر أوضح المسالك ١/٦٩، وشرح ابن عقيل ١/٧٥، والتصريح ١/٨٢، ٨٣.

حاصل هذا البيت: في أيّ صورة جاز كسر «إنّ» بعد العِلْم؟ وإنّما قيّدت الكسر بالجواز احترازاً من نحو: علمت زيداً إنّه قائم، فإن الكسرَ هنا على سبيل الوجوب.

والجواب عن ذلك: أنّه في مثل قولك: علمت إنّ زيداً قائم، فيجوز كسرها هنا على إجراء علمت مجرى القسم، كأنّك قلت: والله إنّ زيداً قائم، والمشهور الفتح، ذكر ذلك الرضيّ وغيره.[1]

* * *

ثم قلـــت:

٢٨ ـ وأين أضحى الفتــحُ بالمحكيَّـهْ بالـقــول حَتْـمًا يالهــا أُحـجِـيَّـهْ

وأقـــول:

حاصل هذا البيت: في أيّ موضع وجب فتح أنّ، مع أنّها بجملتها محكية بالقول؟

والجواب: أن ذلك في مثل قولك: قال زيدٌ أنَّك عالم أكرمتك، فتفتح «أنّ» هنا وجوباً لأنها في الكلام الذي حكيته كانت مفتوحة، لكونها مجرورة بلام التعليل المحذوفة، إذِ الاصل: لأنك عالم أكرمتك، ذكره الدماميني، وهو ظاهر.[2]

* * *

٢٩ ـ وأين أضحت «كيف» للصداره فـاقـدةً حقًّـا بلا نكـاره

وأقـــول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت «كيف» غير مصدرة؟ أي مع أن المعروف وجوب تصديرها.

والجواب: أن ذلك في قولهم: انظر إلى كيف تصنع؟ قال ابن هشام في حواشي التسهيل: «كيف» هنا مسلوبة الدلالة على الاستفهام ومُخَلَّصة لمعنى الحال، [أي] إلى

(١) شرح الكافية ٢/٣٥٧.

(٢) تعليق الفرائد ١٠٩٤، والارتشاف ٢/١٣٩.

حال صنعه،[1] ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها، انتهى. وظاهر أن مراده بما قبلها قوله «انظر» لا «إلى»، لأن حرف الجر يعمل في اسم الاستفهام ولا يعدّون ذلك مخلاً [بالصدارة].[2]

* * *

٣٠ ـ وأين جاءت «كم» على ذا النحو   فجُدْ بشرحٍ ياخليلَ النحو

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة وقعت [كم][3] غير مصدرة؟

والجواب: أن ذلك في لغة بعض العرب، يقولون: ملكت [كم][4] عبيد، ذكرها في المغني وغيره نقلاً عن الأخفش.[5]

* * *

ثم قلت:

٣١ ـ وأين أضحى فصلُك التابعَ مِنْ   متبوعِه أولى من الوصل، أينْ

وأقول: حاصل هذا البيت: في أيِّ صورة يكون فصل التابع عن متبوعه أولى من وصله به.

والجواب: أن ذلك في صورة التوكيد بـ «أجمع»، فالأولى فصله عن مؤكّده، ذكره ابن هشام.[5] وظاهره أن مراده الفصل بكلّ خاصة لا مطلقاً.[6]

* * *

ثم قلت:

---

(١) في الأصل (لمعنى الحال إلى الحال صنعه).

(٢) (بالصدارة) من ب. وينظر المنصف من الكلام ٧٨ ب.

(٣) (كم) تكملة يستقيم بها النص.

(٤) المغني ٢٠١، والارتشاف ١/٣٨١.

(٥) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٣١: «ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد ان تتبع كلّه بأجمع...». وفي القطر ٢٩٤: «وإنما يؤكد بها (أجمع وجمعاء..) غالباً بعد كلّ».

(٦) انتهت النسخة التي شرح مؤلفها ابن علّان المنظومة بعد هذا البيت، ثم ختمها الشارح بالبيت الأخير من المنظومة.

٣٢ ـ وأين «أل» نثـراً على الإسميَّـه قد دخـلَتْ ياصـاحِ والـفـعـليَّـهْ

وأقـــول:

هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع دخلت «أل» في النثر على الجملة الاسمية؟

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب: نَعَمْ، الها هُوَ ذا، ذكره الدماميني وغيره[1]

والثاني: في أيّ موضع دخلت «أل» في النثر على الجملة الفعلية؟

والجواب: أنّ ذلك في قول بعض العرب. اَلْفَعَلْتَ؟ وأصله: هل فَعَلْتَ؟ فأبدلت الهاء همزة، حكاه ابن هشام وغيره عن قطرب.[2]

* * *

ثم قلـــت:

٣٣ ـ وفـاعـل عن فعـله يؤخَّـرُ عنـدَ الـنـحـاةِ كلُّهـم إذْ يُذْكَـرُ

وأقـــول:

حاصل هذا البيت: في أيّ صورة يجب تأخير الفاعل عن فعله عند جميع النحويين[3]؟ أي مع أن المشهور جواز تقديم الفاعل على فعله عند جميع الكوفيين، ومُرادي بالفاعل ما يتناول نائب الفاعل كما هو اصطلاح جمهور المتقدّمين وبعض المتأخرين.

والجواب: أنّ ذلك فيما إذا كان نائب الفاعل مجروراً مثل: مُرّ بزيد، فلا يجوز عند الكوفيين تقديم هذا النائب عن فعله، لا تقول بزيد مُرّ، نقله أبوحيّان عن النحاس وغيره.[4]

---

(١) تحفة الأريب ٢٢ ب (ف ٧٥٤٤)، ومجالس ثعلب ٥٩٠، وسرّ الصناعة ١/٣٦٨.

(٢) المغني ٥٥، وسرّ الصناعة ١/١٠٦.

(٣) ينظر التصريح ١/٢٦٩، ٢٧٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٩٣.

قلـــت:

٣٤ ـ وأيِّ شرطٍ غير ماضٍ ينحذفْ جوابُـه نثـراً فعـرِّف ما وُصِـفْ

وأقـــــول:

حاصـل هذا البيت: في أي موضـع حذف جواب الشرط في الاختيار، مع أن الشرط ليس بماض، مع أن المشهور أنه لا يحذف إلاّ إذا كان الشرط ماضياً، أو وقع الحذف في الشعر؟

والجواب: أنَّ ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[1] ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾،[2] ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾.[3]

فالجواب في مثل هذه الآيات محذوف، والتقدير في الأول: فاعلم أنّه غني عن الجهر، وفي الثانية: فتصبَّر. وفي الثالثة: فاصبر، ذكر ذلك ابن هشام في المغنى وغيره، واستشكله الدماميني، فإنّهم نصّوا على أنّه لا يُحذف الجواب في السعة إلاّ إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً. وأجاز الشمنّي بأنّ مرادهم أنّه لا يحذف الجواب من غير سدّ شيء مسدّه إلاّ إذا كان الشرط ماضياً، وهذه المواضع التي وقع فيها حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً قد سدّ فيها شيء مسدّ الجواب.[4]

* * *

ثم قلـــت:

٣٥ ـ وأوجبـوا التأنيثَ مع فصلِ ثَبَتْ مطّـرداً فمـا ترى يـاذا الـثُّبَـتْ

وأقول:

حاصل هذا البيت: في أى موضع أوجب النحاة تأنيث المسند إلى ظاهر المؤنث مع

(١) سورة طـه: ٧.

(٢) سورة فاطر: ٤.

(٣) سورة آل عمران: ١٤٠.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٧٢٢، وتحفة الأريب ٢٢٨آ، والمنصف من الكلام ١٩٩ ب.

وجود الفصل بينهما على سبيل الاطراد؟ أي: والمعروف جواز التأنيث والتذكير مع الفصل مثل: حضرت القاضيَ امرأةٌ.

والجواب: أن ذلك حيث وقع المؤنث محلى بال مثل قولك: قامت المرأة، فيجب تأنيث الفعل في ذلك مع وجود الفصل بال لأنها منزّلة من مصحوبها منزله جزئه، فكأنه لا فاصل.

* * *

ثم قلت:

٣٦ - وهل ترى محكيٌّ قولٍ لا عَمَلْ	له به من لفظِه ولا المَحَلّ

وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن محكي بالقول ولا عمل للقول فيه لفظاً ولا محلاً.

والجواب أن ذلك في مثل: قولي إني أحمد الله، بكسر «إن»: فقولي مبتدأ. والجملة بعده خبره، والمعنى: مقولي اللفظ.[1]

* * *

ثم قلت:

٣٧ - وهل رأيتَ اسماً مضافاً قُدِّرا	إعرابه للفتح مهما ذكّرا

وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف قدّر إعرابه لاشتغال آخره بالفتح.

والجواب: أنه المنادى في نحو ياغلاما، إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وهو منصوب لكونه منادى مضافاً، وقد قدّر هذا النصب لاشتغال آخره بالفتح لأصل الألف.

---

(١) في المغني ٤٦٣: «قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو. اول قولي إني أحمد الله، إذا كسرت «إنّ»، لأن المعنى: اول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول خلافاً لأبي علي، زعم انها في موضع نصب بالقول....».

ثم قلـــت:

٣٨ ـ وهـل لنـا اسمٌ ظاهـرُ الإعرابِ   لليـا مضـافٌ دون ما ارتـيـابِ

وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف لياء المتكلم وإعرابه ظاهر لا مقدّر.

والجواب: أنه نحو «أباء في قول العرب: لا أبا لي، إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم عند سيبويه والجمهور، وهو معرب لكونه اسماً لـ «لا» النافية للجنس مضافاً، وإعرابه بالألف، وهو ظاهر.[1]

* * *

ثم قلـــت:

٣٩ ـ وجمـلة منـصـوبـةُ المـحـلِّ   بنـزعِ حرفِ الجـرّ يا مُجَـلّي

وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن جملة منصوبة محلاً بنزع الخافض.

فالجواب: أنها الجملة التي عُلّق عنها عامل يتقاضى الوصول إليها بحرف الجرّ نحـــو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[2]، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾،[3] ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾،[4].

لأنه لا يقال تفكّرت في كذا، ونظرت فيه، وسألت عنه، ذكره ابن هشام وغيره.[5]

تنبيـــه:

قال الدماميني في «تحفة الغريب»: هذا الكلام وإن كان قد قاله ابن مالك وغيره ـ مشكل، لأن هذه الجملة إما أن تجعل في محل نصب باعتبار الفعل بعد إسقاط الجار

---

(١) ينظر الكتاب ١/٣١٥، ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٣) سورة الكهف: ١٩.

(٤) سورة الذاريات: ١٢.

(٥) المغني ٤٦٥، وينظر البحر ٤/٤٢١، ٦/١١١.

تعدى إلى مفعوله بنفسه ؛ فجعلت الجملة الواقعة في محلّه منصوبة باعتبار المحلّ ، وإما أن تجعل في محل جرّ باعتبار إرادة ذلك الجارّ الذي يتعدّى به الفعل المذكور، وكلاهما غير متأت : أما الأول فلأن هذا تركيب مقيس ، ونصب الفعل للمفعول المقيّد بعد إسقاط الجار ليس بمقيس . وأمّا الثاني فلأن إرادة حرف الجر بحيث يكون عاملاً فيما بعده ملزوم في هذا المحلّ لتعليقه ، وحرف الجرّلا يتعلّق عن العمل ، والأظهر أن يجعل المعلّق فعلاً قلبياً محذوفاً يدلّ عليه المذكور، فتكون الجملة في محل مفعول الفعل ، والتقدير: ليعلموا ، ليعلم ، ليعلموا ، انتهى .

قال الشمني : والجواب عن إشكاله أن هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيّد بالجار مع قيده ، وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلّق طالباً لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف ، فليتأمل . انتهى . وفيه نظر.[1]

***

ثم ختمت الأرجوزة بقولي :

٤٠ ـ عطفاً بشرح هذه الألغازِ[2] مُجانِباً لوَصْمةِ الإعْوازِ

وأقول :

(عطفاً) مصدر لفعل محذوف ، والتقدير: أعطف عطفاً ، وحذفُ الفعل هنا على سبيل الوجوب كما هو مقرّر في محلّه . و(الألغاز) جمع لُغَز بضم اللام وفتح الغين : وهو ما يُعَمّى به المقصود بحيث يخفى على الناظر، فلا يُدركه إلّا بفضل تأمّل ومزيد نظر، وفيه لغتان : لُغْزَ بضم الغين وإسكانها ، قاله بعضهم .[3] . وفي القاموس :

(١) المنصف من الكلام ١٣٨ ب .

(٢) في الأصل (الألفاظ) وما أثبت الصواب من ب ، وشرح المؤلف للبيت .

(٣) في الأصل (قال) .

اللغز، وبالضم، وبضمتين، وبالتحريك، وكصُرَد، وكالحُميراء، وكسُهَيْمَى، والألْغوزة بالضم: ما يُعَمَّى به[1]، وجمع الأربع الأوّل ألغاز.[2]. و(الوَصْمة) العيب. و(الإعواز) الحاجة. والمراد هنا الحاجة إلى الاستبانة[3] والاستفسار، وإنّما كان ذلك وصمةً لإشعاره بالمقصوْد في الجواب، والتقصير في الإعراب.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب..

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، واحشرنا في زمرته بكرمك ياأكرم الأكرمين.. آمين..

---

(١) في الأصل (وكسمى واللغوزة بالضم ما يعى). وصوابه من القاموس.

(٢) القاموس لغز.

(٣) في الأصل (الاستنانة).

المصـــــادر

١ ـ ارتشاف الضرب من كلام العرب ـ لأبي حيّان ـ تحقيق د. مصطفى النماس ـ القاهرة ١٤٠٦هـ.

٢ ـ الأشباه والنظائر ـ للسيوطي (الجزء الثالث) ـ القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ.

٣ ـ الأعلام لخير الدين للزركلي ـ بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٠م.

٤ ـ الإفصاح ـ للفارقي ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ بيروت ـ مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ.

٥ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ للأنباري ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: مكتبة صبيح ١٩٥٣م.

٦ ـ أوضح المسالك ـ لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية.

٧ ـ الإيضاح في شرح المفصل ـ لابن الحاجب ـ تحقيق د. موسى بناي العليلي ـ بغداد: مطبعة العاني ١٤٠٢هـ.

٨ ـ البحر المحيط ـ لأبي حيان ـ الرياض ـ مكتبة النصر الحديثة (مصورة عن طبعة القاهرة).

٩ ـ تحفة الأريب شرح مغني اللبيب ـ للدماميني ـ مخطوطة ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٧٠٥٩. ومصورة (ف ٧٥٤٤).

١٠ ـ تسهيل الفوائد لابن مالك ـ تحقيق د. محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي.

١١ ـ التصريح بمضمون التوضيح ـ للشيخ خالد الأزهري، القاهرة: مطبعة الحلبي.

١٢ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ـ للدماميني ـ تحقيق د. محمد عبدالرحمن المفدى ـ رسالة دكتوراة ـ الأزهر ١٣٩٦هـ.

١٣ ـ جلاء الفارض في شرح ديوان ابن الفارض ـ لأمين خوري ـ بيروت: المطبعة الأدبية ١٨٩٤م.
١٤ ـ الجنى الداني في حروف المعاني ـ تحقيق د. طه محسن ـ الموصل ـ جامعة الموصل ١٣٩٦هـ.
١٥ ـ خزانة الأدب ـ للبغدادي ـ القاهرة: بولاق ١٢٩٩هـ.
١٦ ـ الخصائص ـ لابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ بيروت: دار الكاتب العربي ـ مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٥٢م.
١٧ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ـ للمحبّي ـ القاهرة: المطبعة الوهبية ١٢٨٤هـ.
١٨ ـ درّة الغوّاص في أوهام الخواص ـ للحريري ـ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ـ القاهرة: دار نهضة مصر ١٩٥٧م.
١٩ ـ ديوان إبراهيم بن هرمة ـ تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ـ دمشق: مجمع اللغة العربية ١٩٦٩م.
٢٠ ـ ديوان جرير ـ تحقيق د. نعمان أمين طه ـ القاهرة: دار المعارف ١٩٧١م.
٢١ ـ ديوان جميل ـ تحقيق د. حسين نصار، القاهرة مكتبة مصر ١٩٥٨م.
٢٢ ـ ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) ـ بعناية الورد ـ برلين ١٩٠٣هـ.
٢٣ ـ ديوان عمرو بن معديكرب ـ تحقيق مطاع الطرابيشي ـ دمشق: مجمع اللغة العربية ١٩٧٤م.
٢٤ ـ ديوان كثير ـ تحقيق د. إحسان عباس ـ بيروت: دار الثقافة ١٩٧١م.
٢٥ ـ ديوان النابغة الذبياني ـ تحقيق كرم البستاني ـ بيروت: دار صادر ١٩٦٣م.
٢٦ ـ سرّ صناعة الإعراب ـ لابن جني ـ تحقيق د. حسن هنداوي ـ دمشق: دار القلم ١٤٠٥هـ.
٢٧ ـ شرح أشعار الهذليين ـ للسكرى ـ تحقيق عبدالستار فرّاج ـ القاهرة: مطبعة المدني ١٩٦٥م.
٢٨ ـ شرح ألفية ابن مالك ـ لابن عقيل ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية.

٢٩ ـ شرح المفصل ـ لابن يعيش ـ القاهرة: المطبعة المنيرية.
٣٠ ـ شواهد التوضيح ـ لابن مالك تحقيق د. طه محسن ـ بغداد ـ وزارة الأوقاف ١٤٠٥هـ.
٣١ ـ الصحاح ـ للجوهري ـ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ـ بيروت: دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ.
٣٢ ـ صحيح البخاري ـ استامبول: المكتب الإسلامي.
٣٣ ـ صحيح مسلم ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ القاهرة: مطبعة الحلبي.
٣٤ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ـ إعداد فؤاد سيد ـ القاهرة: دار الكتب ١٩٦٠م.
٣٥ ـ القاموس المحيط ـ للفيروز ابادي ـ القاهرة: المطبعة المصرية ١٩٣٥م.
٣٦ ـ قطر الندى ـ لابن هشام ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ـ القاهرة: المكتبة التجارية.
٣٧ ـ الكتاب ـ لسيبويه ـ القاهرة: بولاق ١٣١٦هـ.
٣٨ ـ الكشاف ـ للزمخشري ـ القاهرة: مكتبة الحلبي ١٩٦٦م.
٣٩ ـ لسان العرب ـ لابن منظور ـ بيروت: دار لسان العرب.
٤٠ ـ مجاز القرآن ـ لأبي عبيدة ـ تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ـ القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠١هـ.
٤١ ـ مجالس ثعلب ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ القاهرة: دار المعارف ١٤٠٠هـ.
٤٢ ـ مجمع الأمثال ـ للميداني ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ـ القاهرة: المكتبة التجارية ١٩٥٩م.
٤٣ ـ المحتسب ـ لابن جني ـ تحقيق د. علي النجدي ناصف وزميليه ـ القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
٤٤ ـ المزهر ـ للسيوطي ـ تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه ـ القاهرة: مكتبة الحلبي.
٤٥ ـ المساعد شرح تسهيل الفوائد ـ لابن عقيل ـ تحقيق د. محمد كامل بركات ـ مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.

٤٦ ـ معاني القرآن ـ للفراء ـ تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ـ القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
٤٧ ـ معجم البلدان ـ لياقوت ـ بيروت: دار صادر ١٩٧٥م.
٤٨ ـ معجم شواهد النحو الشعرية ـ د. حنا جميل حداد ـ الرياض: دار العلوم ١٤٠٤هـ.
٤٩ ـ معجم المؤلفين ـ لعمر رضا كحالة ـ مصورة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٥٠ ـ مغني اللبيب ـ لابن هشام ـ تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ـ دمشق: دار الفكر ١٩٦٩م.
٥١ ـ المقاصد الحسنة. للسخاوي ـ بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ.
٥٢ ـ المنصف، شرح التصريف ـ لابن جنّي ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ـ القاهرة: مكتبة الحلبي ١٩٥٤م.
٥٣ ـ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ـ للشمني ـ مخطوطة ـ جامعة الإمام رقم ١٢٦٥.
٥٤ ـ منهج من ألف ـ لمحمد بن علان الصريقي ـ مخطوط بجامعة الملك سعود.
٥٥ ـ همع الهوامع ـ للسيوطي ـ بيروت: دار المعرفة.

* * *

رقم الإيداع	٩٩/٩٧٦٥
الترقيم الدولي	977-5250-57-9

دار المصري للطباعة
ت: ٣٨٣٦٥١٦ ــ الهرم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد / الظاهر
ت : ٥٩٢٢٦٢٠ فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧